

العلاقة السببية بين الإيرادات السياحية والاستثمار المحلي والنمو الإقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

الأستاذ المساعد د. عبد الحميد سليمان ظاهر^١. الأستاذ المساعد كلثوم عبد القادر حياوي^٢

١. كلية الإدارة والاقتصاد جامعة زاخو - العراق

٢. كلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك - العراق

الملخص

يحتل القطاع السياحي مكانة مهمة في إقتصاديات الدول التي أصبحت تدرك أهميته، وتوليه الاهتمام المناسب باعتباره أحد الموارد الواعدة والذي يمكن أن يساهم في رفع معدل النمو الإقتصادي، وتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة. يعد قطاع السياحة أسرع القطاعات الإقتصادية من حيث تحقيق معدلات النمو، فقد سجل القطاع السياحي أرقاماً قياسية ونمواً سريعاً ومستمراً. وتشير توقعات المنظمة العالمية للسياحة (World Tourism Organization) إلى أن أعداد السياح في عام ٢٠٣٠ سوف يصل إلى أكثر من مليار و ٨٠٠ مليون سائح حول العالم، لذلك يمكن لهذا القطاع أن يعمل على تقدم ونمو الاقتصاد العراقي، و يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، كون العراق من الدول التي تمتلك من المقومات السياحية مما يؤهله لتبني مركز سياحي متقدم في القرن الحالي.

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة السببية بين كل من الإيرادات السياحية والاستثمار المحلي الإجمالي للتعبير عن المتغيرات المستقلة والنمو الإقتصادي معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستخدام منهجية جوهانس للتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ، ومنهجية كرانجر للسببية، لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة، ومعرفة التأثير المتبادل بينها. وقد توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات، وتم تقديم عدد من المقترحات.

الكلمات المفتاحية: (الإيرادات السياحية، الاستثمار المحلي، النمو الإقتصادي، التكامل المشترك، تصحيح الخطأ، السببية)



Abstract:

The tourism sector occupies an important place in the economies of countries that have become aware of its importance, and pay appropriate attention as it is one of the promising resources that can contribute to raising the rate of economic growth, and achieving comprehensive economic development. The tourism sector is the fastest economic sector in terms of achieving growth rates. The tourism sector has recorded a rapid and continuous growth. The expectations of the World Tourism Organization indicate that the number of tourists in 2030 will reach more than one billion and 800 million tourists around the world. This sector can work on the progress and growth of the Iraqi economy, and contribute to achieving comprehensive economic and social development, for that Iraq is one of the countries that possess tourist potentials, which qualifies it to become an advanced tourist center in the current century.

The research aims to study the causal relationship between tourism revenues and gross domestic investment as independent variables and economic growth, by using the Johansen methodology for co-integration, the error correction model, and the Granger causality methodology, to determine the direction of the relationship between the variables under study, and to figure out the mutual influence between them. The research reached a number of conclusions, and suggests a number of proposals.

المقدمة :

تعد السياحة مصدراً مهماً للدخل للعديد من الدول، وهي واحدة من أكبر الصناعات بالعالم وأسرعها نمواً، لذا أطلق عليها البعض صناعة القرن الحادي والعشرين أو بتروله، باعتبارها مصدر رئيس لتوفير الإيرادات المالية والنقد الأجنبي في القرن الحالي، ويساهم بفعالية بزيادة الناتج المحلي الإجمالي GDP، ومحرك اساس للنمو والتنمية الاقتصادية، فضلاً عن كونها عاملاً مهماً وأداة رئيسة للتواصل الاجتماعي والثقافي بين مختلف الشعوب والأمم. وتعتبر السياحة صناعة متعددة الاتجاهات والتشابكات مع جميع الأنشطة الاقتصادية للبلد، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، إضافة الى كونها احد الركائز الأساسية لنمو "الاقتصاد الأخضر"، فهي صناعة غير ملوثة للبيئة، أو ما يطلق عليه أحياناً بمصطلح "صناعة بلا دخان".

في ظل ما يشهده العالم من تطورات وعلى مختلف الاصعدة، أصبح هذا القطاع ذو أهمية بالغه في الاقتصاد لما يتميز به من خصائص الاستدامة وتأثيره على بقية القطاعات الاقتصادية. وتشير تقارير المنظمة العالمية للسياحة الى إن عدد السياح من المتوقع أن ينمو بمعدل 4% ليصل عددهم الى مليار و 600 مليون سائح عام 2020، ثم الى مليار و 800 مليون سائح عام 2030 منظمة السياحة العالمية، 2018. وقد بلغت الإيرادات السياحية 1,083 مليار دولار في العام 2017. و يأتي قطاع السياحة في المرتبة التالية بعد قطاع التكنولوجيا، وقطاع الاتصالات من حيث الأهمية، وقد تزداد أهميته مستقبلاً لارتباطه بحجم السكان، وإرتفاع متوسط



دخل الفرد، الأمر الذي ينعكس على زيادة الإيرادات وزيادة القيمة المضافة، ومن ثم إرتفاع نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

مشكلة البحث: يمكن طرح مشكلة البحث بالتساؤل التالي: هل تسبب الإيرادات السياحية والاستثمار المحلي الإجمالي (تكوين رأس المال الثابت) في تحقيق النمو الإقتصادي؟ وهل هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والنمو الإقتصادي؟ وما هو اتجاه العلاقة وطبيعتها في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٨).

أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في أهمية القطاع السياحي، وتعظيم دوره الإقتصادي، وعلى وجه الخصوص خلال العقدین الأخيرین، والإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها من خلال تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى، إضافة الى إسهامه في تنوع مصادر الدخل القومي خاصة في الإقتصاديات الريعية.

هدف البحث: هو تحليل وقياس العلاقة السببية بين الإيرادات السياحية، إجمالي الاستثمار المحلي للمتغير عن المتغيرات المستقلة، والنمو الإقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي للمتغير عن المتغير التابع، باستخدام سببية كرانجر للتوصل الى العلاقة الطويلة والقصيرة الأمد بين متغيرات الدراسة.

فرضية البحث: أستند البحث على فرضية مفادها أن كل من الإيرادات السياحية وإجمالي الاستثمار تسبب في النمو الإقتصادي، ويمكن أن يؤديان دوراً مهماً وبارزاً في دفع عجلة النمو الإقتصادي في العراق بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الروابط الأمامية والخلفية التي يتمتع بها القطاع السياحي مع بقية القطاعات الإقتصادية.

منهجية البحث: من أجل تحقيق هدف البحث وإثبات فرضيته، تم الاستعانة بالمنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري منه، والقياس الكمي في الجانب التطبيقي، من خلال إستخدام برنامج (Eviews 9) لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع. وقد جرى إستخدام البيانات التي تم الحصول عليها من منشورات البنك المركزي العراقي، والبنك الدولي، بعد أن تم تحويلها من الدولار الأمريكي الى العملة المحلية (الدینار العراقي)، والى اللوغاريتم الطبيعي وبالأسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٨).

هيكلية البحث: من أجل تحقيق هدف البحث وإثبات فرضيته تم تقسيمه الى مبحثين تناول الاول الإطار النظري والمفاهيمي للبحث، وخصص الثاني للجانب التطبيقي من البحث. حدود البحث: الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث في الاقتصاد العراقي، بينما شملت الحدود الزمانية المدة (٢٠٠٠-٢٠١٨).



المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبحث:

أولاً: السياحة مفهومها ، أنواعها ، مقوماتها، وأهميتها الاقتصادية

١. مفهوم السياحة:

أصبحت السياحة اليوم ضرورة من ضرورات الحياة ولكافة شعوب العالم، وكادت تمثل ثلثي أكبر رقم في التبادل الاقتصادي بعد النفط لولا ظهور الثورة الإلكترونية، وثورة الاتصالات التي حققت أرقاماً قياسية على مستوى العالم. وقد بدأت في الثمانينات من القرن التاسع عشر المحاولات الأولى لتعريف السياحة، وكان أول من عرف السياحة هو العالم الألماني جويير فرويلر (Guyer Freuler) عام ١٩٠٥، وقد وصفها بأنها ظاهرة عصرية تنبثق من حاجة الإنسان المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام والتمتع بجمال الطبيعة، وهي ثمرة تقدم وسائل النقل (سعيدى، العمرأوى، ٢٠١٣، ٩٧). إلا أن هذا التعريف كان قد أهمل الجوانب الاقتصادية للنشاط السياحي، وهو ما دفع العالم النمساوي (Schullard. H. V) للتركيز على الجوانب الاقتصادية للنشاط السياحي عند تعريفه للسياحة عام ١٩١٠، فبين بأن السياحة هي مصطلح يطلق على العمليات المتداخلة، خصوصاً العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب، وإقامتهم المؤقتة، وتنقلهم داخل حدود دولة أو منطقة معينة (مناصر، بشرير، ٢٠١٩، ١٧٦) ويلاحظ أن العالم النمساوي قد ركز في تعريفه للسياحة على الجوانب الاقتصادية، وأهمل الجانب النفسى والثقافى للسياحة. بعد ذلك ظهرت العديد من التعاريف الخاصة بالسياحة، من خلال كتابات العديد من الباحثين والمهتمين بهذا القطاع الحيوى، والمنظمات الإقليمية والدولية، منها تعريف منظمة السياحة العالمية (UNWTO)، إذ عرفت السياحة بأنها أنشطة المسافرين إلى مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة لا تزيد على السنة بغير انقطاع للراحة، أو لأغراض أخرى. كما عرفت الأكاديمية الدولية للسياحة (A. I. T) السياحة بأنها عبارة عن لفظ يشير إلى أسفار المتعة، فهي مجموعة من الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار. كما عرفت على أنها مجموعة من الظواهر والعلاقات التي تنشأ من السفر، وإقامة الشخص إقامة مؤقتة لا تتضمن أى نشاط للكسب. (خضير، كاظم، ٢٠١٢، ١٧٢). ومن التعاريف السابقة يمكننا القول بأنها تختلف عن بعضها باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى السياحة. فالبعض ينظر إلى السياحة بأنها ظاهرة اجتماعية، وينظر آخرون إليها باعتبارها ظاهرة اقتصادية، والبعض الآخر يركز على دورها في تنمية العلاقات الثقافية والأنسانية بين شعوب العالم. إلا أن ما يمكن أن تتفق عليه العديد من التعاريف هو أن السياحة هي نشاط يلبي حاجات انسانية معينة ولفترة زمنية محددة، والسياحة هي دراسة وعلم يمكن من خلاله تحويل الامكانات الطبيعية والبشرية الكامنة إلى اشياء ديناميكية ملموسة، أى هي صناعة مادتها الاساسية وغايتها القصوى هو الانسان. (خلف، ٢٠١٩، ١٦٨).

٢. أنواع السياحة.

صنف النشاط السياحي من قبل منظمة السياحة العالمية وحسب طبيعة النشاط السياحي الى: (محمد،

عبدالرزاق، ٢٠١٣، ٥)



١. **السياحة الدينية:** وهي السفر بهدف زيارة الأماكن المقدسة بالنسبة للأديان، مثل مكة والمدينة المنورة بالنسبة للمسلمين، والفاتيكان والأديرة المختلفة بالنسبة للمسيحيين، والمعتملات الدينية في الجبال بالنسبة للهندوس والبوذيين.
٢. **السياحة العلاجية:** يهدف هذا النوع من السياحة الى العلاج والاستجمام في المنتجعات الصحية في مختلف بقاع العالم.
٣. **السياحة الترفيهية:** وهي السفر إلى الأماكن السياحية المعروفة على مستوى العالم.
٤. **سياحة التسوق:** وهي السياحة من أجل التسوق من الدول التي تتميز بوفرة في مجموعات الشراء، وجودة الأسعار مثل دبي ولندن وباريس وميلانو وفرانكفورت وبرلين.
٥. **السياحة الرياضية:** وهي السياحة من اجل ممارسة الأنشطة الرياضية والترويحية بمختلف أنواعها.
٦. **السياحة البيئية:** يهدف هذا النوع من السياحة الى زيارة المحميات الطبيعية مثل المحميات الطبيعية في أفريقيا وغيرها.
٧. **السياحة الثقافية:** زيارة الأماكن الثقافية والإطلاع على الحضارات.
٨. **سياحة المغامرات:** يعد هذا النوع من الأنواع الحديثة للسياحة، والهدف منها هو الإطلاع على الغرائب والمخاطر. (موهوب، ٢٠٠٧، ٣٩)
٩. **سياحة المؤتمرات:** وهي الأنشطة السياحية المصاحبة لحضور المؤتمرات العالمية.

٣. مقومات السياحة العراقية:

يمتلك العراق العديد من المقومات الأساسية للنشاط السياحي، والتي إذا ماتم أستغلالها تجعل منه وجهة سياحية عالمية، كما تجعل من السياحة أحد محركات النمو الإقتصادي العراقي، ومصدر لتنوع مصادر الدخل القومي العراقي، بعيداً عن المورد الريعي المرتبط بالسياسات الدولية. وتتمثل هذه المقومات بالآتي:

١. **المقومات الطبيعية:** يمتاز العراق بامتلاكه للمقومات الطبيعية وفي مختلف مناطق الشمال والوسطى والجنوبية تجعله وجهة سياحية ومركزاً استقطابياً للسياحة. (الحمدان، ٢٠٠٨، ١٩٠)
٢. **المقومات الدينية:** العراق من البلدان التي تزخر بمواقع دينية مقدسة في معظم محافظات.
٣. **المقومات التاريخية والآثار:** حيث يمتلك هذا البلد العديد من المعالم الحضارية والآثار التي يعود بعضها الى ما قبل الإسلام، إضافة الى الحضارة الإسلامية وعلى أمتداد كافة محافظات. (برهي، ٢٠١١، ٢٤-٢٥)

٤. الأهمية الإقتصادية للسياحة:

تعد السياحة من الأنشطة التي تؤثر في العديد من الأنشطة الإقتصادية، لا يمكن للكثير من الدول تحقيق النمو الإقتصادي الذي يهدف إلى ردم الفجوة التنموية المتسعة بينها دون العمل على تعبئة ما متاح لها من



موارد، والبحث الجاد عن أيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها مثل البطالة، عجز ميزان المدفوعات، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي. و يعتبر قطاع السياحة عاملاً رئيسياً للحد من تفاقم هذه المشاكل. وقد استشهد (Ridderstaat, 2013,1) بعدد من الأسباب التي تجعل السياحة عاملاً إيجابياً في النمو الاقتصادي للبلد منها:

- تحقيق عائدات من النقد الأجنبي ليست ضرورية فقط لاستيراد السلع الاستهلاكية ولكن أيضاً رأس المال والسلع الوسيطة.
- تسهيل استخدام الموارد التي تتماشى مع عوامل الإنتاج المتاحة.
- تخلق العديد من فرص العمل وبالتالي تساهم في تخفيض نسب البطالة.
- تساعد في تحسين البنية التحتية والتي تعم فوائدها السياح والسكان عامة.
- تزيد من إمكانية خلق روابط تشابكية إيجابية بين القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومي مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات.
- وأخيراً يمكن أن تكون قناة لنقل المهارات التكنولوجية والإدارية الجديدة للاقتصاد.

ثانياً: الإستثمار مفهومه وأهميته:

١. مفهوم الإستثمار.

يعد الإستثمار احد الأنشطة الاقتصادية التي تتوقف عليها عملية التنمية الاقتصادية، إذ أن معدل النمو الاقتصادي لأي بلد وفي أي وقت مهما اختلفت فلسفته الاقتصادية ودرجه نموه يتوقف على حجم الإستثمارات ونوعيتها، من هذا المنطلق اولت المجتمعات اهمية بالغة للإستثمار وهيأت له البيئة المناسبة التي يعمل من خلالها ويؤدي دوره المطلوب، وقد عرف الإستثمار على انه التكوين العيني الجديد، أي زيادة الطاقة الانتاجية (زكري، حسن، ٢٠١٤، ٥)، كما عرف على انه توجيه المدخرات نحو الإستخدامات التي تؤدي إلى اشباع الحاجات الاقتصادية المتعددة (على، جدوع، ٢٠١٦، ١٩٨)، وعرفه صندوق النقد الدولي على انه (الطلب على اموال الانتاج) او (الفرق بين الدخل المتاح والطلب على الاستهلاك)، (صندوق النقد، ٢٠٠٨)، أما كينز فقد عرفه على انه الاضافات الجارية بقيمة التجهيزات الرأسمالية التي تحدث نتيجة النشاط الانتاجي خلال فترة زمنية معينة، أو أنه الاضافة الحالية إلى قيمة رأس المال الحالي التي تنتج عن النشاط الاقتصادي لفترة معينة (Keyns, 1951, 77) وعرفه البعض على أنه توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح. (UN-WTO. 2008, 11) يشكل عام يمكننا القول ان الإستثمار هو إجمالي الاضافات المتحققة إلى رأس المال المستثمر والذي تتولد عنه طاقات انتاجية جديدة، أو توسيع الطاقات الانتاجية القائمة في مكان معين وزمان محدد. ويمكن للإستثمار ان يكون استثماراً خاصاً أو عاماً، وقد يكون الإستثمار الخاص محلياً أو اجنياً، فردياً أو مؤسستياً، والمؤسسات بدورها يمكن أن تكون دولية أو حكومية محليه، ويمكن أن يكون استثماراً مباشراً أو غير مباشر (Kotler K 2008, 555)



٢. أهمية الإستثمار.

يحتل الإستثمار أهمية كبيرة في عملية التنمية الإقتصادية، إذ يعد المحرك الفعال الذي تتوقف على حجمه وأشكاله ومصادره مسارات التنمية، فكلما وجهت الإستثمارات الوجهة الصحيحة، كلما كان ذلك في صالح تحقيق التنمية الإقتصادية، إذ يتوجب توزيع الإستثمارات على القطاعات الإقتصادية المهمة، الانتاجية منها والخدمية، والبنى التحتية التي يتطلب توفيرها للقطاعات الإقتصادية المكونة للأقتصاد القومي. كما ان مطلب اشباع الحاجات الاساسية للمجتمع، وتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية، يتوقف على حجم ووجهة الإستثمار (الحمود، ٢٠٠٤، ٥)، فالإستثمار هو أحد عناصر الحقن في الأقتصاد وفق منطق للنظرية الإقتصادية، لذا فإن حجمه ونوعيته تتحكم في تخفيض معدل البطالة، وتشغيل الموارد الإقتصادية العاطلة، إضافة للدور الذي يمكن ان تؤديه القطاعات الإقتصادية المنتجة للسلع والخدمات في مجال رفع مستويات التصدير، وما يمكن أن تتركه الصادرات من اثر إيجابي على ميزان المدفوعات.

اما القطاع السياحي فيعد من القطاعات الواعدة التي تزداد أهميتها مع تطور المجتمعات اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً، ناهيك عن قدرة الصناعة السياحية على خلق التشابك مع القطاعات الإقتصادية الأخرى، ويؤدي نمو قطاع السياحة دوراً إيجابياً على الحساب الجاري ويوفر المزيد من فرص العمل ويزيد من قدرة الأقتصاد على رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يكون له تأثير مرغوب فيه على الأقتصاد ككل كونه أسرع نمواً قياساً بالقطاعات الإقتصادية الأخرى. لذا احتل هذا القطاع مرتبة متقدمة في بعض الدول العربية مثل (لبنان وتونس، ومصر... الخ) ودول اجنبية مثل إيطاليا، فرنسا، واسبانيا. وتظهر أهميته بشكل أكبر في الأقتصادات الاحادية الجانب باعتباره عنصراً مهماً من عناصر تنويع مصادر الدخل القومي. لذلك أصبح من المسلم به، وعلى نطاق واسع، أن بمقدور السياحة وعلى المدى الطويل أن يسهم في تحقيق النمو الإقتصادي.

ثالثاً: اتجاهات تطور متغيرات الدراسة في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٨):

١. الناتج المحلي الإجمالي

أدى انخفاض الإيرادات النفطية الى انخفاض العملات الأجنبية التي تعد المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة للأقتصاد العراقي، مما عمق العجز المالي في الموازنة، كما وضعت ظروف الحصار الإقتصادي قبل عام ٢٠٠٣ قيوداً على قدرة السياسة المالية عامة، وأصبحت قدرتها على المناورة والتكيف لهذه الصدمة محدودة. (الزبيدي، ٢٠٠١، ٤٨-٤٧). ويوضح الجدول (١) والشكل (١) أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، قد حقق ارتفاعاً طفيفاً في العام ٢٠٠١، حيث سجل معدل نمو موجب بلغ (٢.٣٪)، لكنه انخفض في العامين التاليين (٢٠٠٢-٢٠٠٣) ليسجل انخفاضاً في معدل النمو قدره (٩.٦-٦٪) و (٣.٣٪) على التوالي. ثم ارتفع خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠) ليسجل معدلات موجبة بلغت (٥٤.٤٪، ٤٠.٤٪، ١٠.١٪، ٤.١٪، ٦.٦٪، ٨.٥٪، ٩.٦٪) على التوالي، ثم عاود لينخفض مرة أخرى ويسجل معدل نمو سالب بلغ (٣.٩٪-) في العام ٢٠١٤، وقد سجل



الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو موجبة في الاعوام (٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧) إذ بلغت (٨.١٢٪، ٢١.٢٪، ٢٠.٢٠٪) على التوالي. وكان معدل نمو الناتج الذي تم تسجيله في العام ٢٠١٧ هو أعلى معدل نمو سجل خلال مدة الدراسة، إلا أنه أنخفض في العام الأخير من الدراسة ليسجل معدل نمو سالب قدره (-٢٠.٢٠٪).

٢. الإيرادات السياحية

بلغت قيمة الإيرادات السياحية (٢٢٤٣٧) مليون دينار في عام ٢٠٠٠، ثم إرتفعت لتصل الى (٥٤٦٤٤) مليون دينار في العام التالي، مسجلة معدل نمو موجب بلغ (١٤٣.٥٪)، وإنخفض هذا المعدل الى (٢٪) في العام ٢٠٠٢، ثم أصبح سالباً في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ليسجل (٩٠.٤١٪، -٢٦.٥٪) على التوالي. إلا أن هذه الإيرادات بدأت بالارتفاع خلال الفترة الممتدة من العام ٢٠٠٦ حتى العام ٢٠١٥ لتسجل معدلات نمو موجبة ولكنها متذبذبة، وقد سجل العام ٢٠٠٨ أعلى معدل نمو موجب خلال هذه الفترة بلغ (٥٧.٧٪)، بينما شهدت الأعوام الثلاثة الأخيرة من الدراسة معدلات نمو سالبة بلغت (١٤.٥٪، ١١.٢٪ و ٢٠.٩٪) على التوالي.

٣. إجمالي الاستثمار المحلي

شهدت قيمة الاستثمار المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٠ (2820886. 2) مليون دينار في العام ٢٠٠٠، إرتفعت لتصل الى (4582496. 2) مليون دينار عام ٢٠٠١ مسجلة معدل نمو موجب بلغ (٦٢.٤٪)، إلا انها انخفضت في العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ لتصل الى (3318261. 6، 332973) مليون دينار على التوالي مسجلة معدلات نمو سالبة بلغت (-٢٧.٦٪، -٩٠٪) على التوالي وكما مبين في الجدول (١) والشكل (١)، ولعل السبب يعود الى الحصار الإقتصادي الذي فرض على الاقتصاد العراقي من قبل المجتمع الدولي، والى التغيرات السياسية التي شهدتها العام ٢٠٠٣، وسوء الأوضاع الأمنية والاقتصادية التي مر بها البلد في العام ٢٠٠٣. إلا انها عادت لترتفع في الأعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ لتسجل معدلات نمو موجبة ومرتفعة بلغت (١١٩.٩٪، ٩٩.٩٪، ٩٨.٩٪) على التوالي. وقد انخفضت معدلات النمو في العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ لتسجل معدلات نمو سالبة بلغت (-٦٧.١٪، -٤٠.٥٪)، والسبب يعود الى الأزمة العالمية التي شهدتها الاقتصاد العالمي (أزمة الرهن العقاري)، والتي بدأت بوادرها في العام ٢٠٠٨. وبعد العام ٢٠٠٩ وحتى نهاية مدة الدراسة شهدت الاستثمارات المحلية ارتفاعاً واضحاً، وقد سجلت معدلات نمو موجبة ولكنها متباينة من سنة الى أخرى، وقد سجل العام ٢٠١٠ أعلى معدل نمو خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٠ و ٢٠١٨ بلغ بحدود (72٪)، ولعل السبب يكمن في الاستقرار النسبي للأوضاع الأمنية والاقتصادية التي شهدتها البلد والى ارتفاع أسعار النفط.

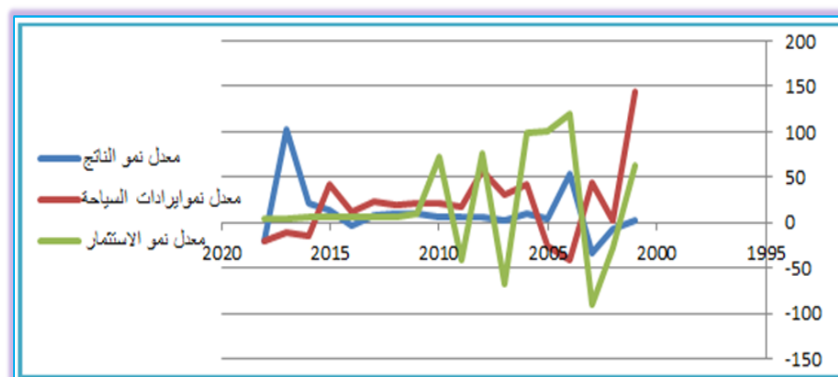
العلاقة السببية بين الإيرادات السياحية والاستثمار المحلي والنمو الإقتصادي في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٠)



الجدول (١) اتجاهات تطور متغيرات الدراسة ومعدلات نموها في العراق (٢٠١٨-٢٠٠٠)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
47851.4	43438.8	41607.8	26990.4	40344.9	43335.1	42381.2
10.1	4.4	54.1	(-33.1)	(-6.9)	2.3	-
48740	34224	46655	80363	55758	54644	224
42.4	(-26.6)	(-41.9)	44.1	2.0	143.5	-
11721247	5865059	4327981	332973	2331826	4582496	2820
98.9	99.9	119.9	(-89.9)	(-27.6)	62.4	-
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
75685.8	70034.7	64159.9	58495.9	54720.8	51716.6	4851
8.1	9.1	9.7	6.9	5.8	6.6	1.1
261392	211492	176273	144854	119035	100569	637
23.6	20.0	22.0	21.7	18.4	57.7	30
12567942	11824301	11080661	10155452	5919810	5994869	5657
6.3	6.7	9.1	71.6	(-40.5)	75.8	(-67)
		2018	2017	2016	2015	2014
		159995.6	201528.2	99476.6	82051.4	7273
		6.9	107.6	91.2	17.8	6.4

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية أعداد مختلفة.
- احتسبت معدلات النمو من قبل الباحثين.



الشكل (١) معدلات النمو لمتغيرات الدراسة

المصدر: أعد من قبل الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول (١)

المبحث الثاني: قياس اثر الإيرادات السياحية وإجمالي تكوين رأس المال الثابت في النمو الإقتصادي في العراق (٢٠١٨-٢٠٠٠)

تهدف الدراسة القياسية لتحليل العلاقة السببية (Causality) للوصول الى نتائج واقعية، وتحليل منطقي ودقيق للعلاقات الإقتصادية. لذلك لا بد من تجنب النتائج المزيفة والمضللة التي يمكن الحصول عليها بطرق الانحدار التقليدية في حالة عدم سكون السلاسل الزمنية، رغم كون الإختبارات الاحصائية مثل (إختبار t ، R^2) ذات قيم معنوية احصائياً في بعض الأحيان، إلا أنها لا تعطي تفسيراً ذو اهمية إقتصادية، وهوما يسمى



بالانحدار الزائف (Spurious Regression)، بسبب عدم ثبات المتباين، أو بسبب كون السلاسل الزمنية تعاني من الموسمية، أو من خلال الاتجاه العام للزمن والذي قد يؤثر على المتغيرات بنفس الاتجاه أو بالعكس. ولغرض قياس وتحليل العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، لابد من اجراء عدد من الخطوات التي تعتبر ضرورية من أجل الوصول الى النتائج المطلوبة، وأولى هذه الخطوات هو التأكد من كون السلسلة الزمنية ساكنة، ولا تعاني من الانحدار الزائف، والذي تعاني منه معظم السلاسل الزمنية الاقتصادية في حال كونها غير ساكنة. أما الخطوة الثانية فتتعلق بإيجاد العلاقة طويلة الأمد عن طريق إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، ليتم بعد ذلك معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ. وعليه وقبل القيام باختبار العلاقة السببية سيتم اختبار مدى سكون (Stationary) المتغيرات قيد الدراسة عن طريق اختبار جذر الوحدة، واعتماداً على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF).

أولاً: نتائج اختبار (ADF) للمتغيرات المدروسة: يوضح الجدول (٢) نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF) للمتغيرات الدراسة والمتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات السياحية، والاستثمار المحلي). وقد أظهر هذا الاختبار أن بيانات السلاسل الزمنية غير ساكنة عند مستوياتها، أي أنها تعاني من جذر الوحدة، مما يعني عدم إمكانية رفض فرضية العدم وعند مستوى معنوية (٥٪)، إلا أنها أصبحت ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى لها (First-difference)، وعند مستوى معنوية (٥٪) ومنه نستنتج أن السلاسل الزمنية متكاملة (Co-integration) من الدرجة الأولى (I~C1)، لأنها سكتت بعد الفروق الأولى لها، مما يعني إمكانية رفض فرضية العدم المتمثلة في عدم سكون المتغيرات في مستوياتها، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن المتغيرات مستقرة وساكنة عند الفروق الأولى لها.

الجدول (٢) نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي-فولر (ADF)

المتغيرات	عند المستوى		عند الفرق الأول	
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام
للتاج المحلي GDP	-0.462888	-2.503889	-4.334810	-3.858873
إيرادات السياحة TREV	-1.791282	-2.092545	-4.185012	-4.008096
الاستثمار المحلي GI	-2.510826	-6.647029	-7.036338	-9.582905
مستوى المعنوية	%1	-3.857386	-3.886751	-4.728363
	%5	-3.040391	-3.052169	-3.759743
	%10	-2.660551	-2.666593	-3.324976

المصدر: أعد من قبل الباحثين استناداً إلى برنامج (EViews 9)

ثانياً: نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانس (Johansen Technique): من نتائج اختبار جذر الوحدة، تبين أن جميع المتغيرات غير ساكنة عند المستوى، لكنها استقرت بعد أخذ الفروق الأولى لها، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة I ~ [1]، وعليه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك. واعتماداً على اختبار



كرانجر (Granger) للتكامل المشترك يمكن تقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Gujarati, 2003, 102). ومن أجل أن تتحقق علاقة التكامل بين الناتج المحلي الإجمالي من جهة وكل من الإيرادات السياحية والاستثمار المحلي من جهة ثانية K يجب أن تكون بواقي الانحدار مستقرة عند مستواها. فإذا كانت البواقي مستقرة في مستواها، فهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المعتمدة. وتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاختبار مدى أستقرارية البواقي تم الحصول على نتائج الجدول (٣).

الجدول (٣) نتائج اختبار سكون البواقي

	Null Hypothesis: U has a unit root		
	Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)			
Prob.*	t-Statistic		
0.0088	-4.125083	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.571559	1% level	Test critical values:
	-3.690814	5% level	
	-3.286909	10% level	
	*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18			

المصدر: عمل الباحثين اعتماداً على نتائج (EViews 9)

من الجدول (٣) يتضح خلو البواقي من جذر الوحدة، إذ أن القيمة المحسوبة لجذر الوحدة للبواقي وبالغة (١٢٥٠٨٣.٤) أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة الحرجة لـ (MacKinnon's Critical Values at the 5% level) والبالغة (٧٤٢٩.٣) (Kuan-Pin Lin, 2012, 2)، عليه سيتم رفض فرضية عدم السكون، وقبول الفرضية البديلة، مما يعني أن سلسلة البواقي متكاملة في مستواها الأصلي، ومتكاملة من الدرجة صفر، بكلام آخر، هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. والجدول (٤) يوضح نتائج اختبار الأثر (*trace-test*) لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في العراق خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٠٠). إذ تبين منه ان القيمة المحسوبة (*trace-test*) والبالغة (٣٨.٥٩٠٤٨) أكبر من القيمة الحرجة والبالغة (٧٩٧٠٧.٢٩) عند مستوى معنوية ٥٪ مما يعني رفض فرضية العدم ($H_0: B=0$) والتي مفادها عدم وجود أي متجه تكامل مشترك بين النمو الإقتصادي وكل من الإيرادات السياحية، والاستثمار المحلي، وقبول الفرضية البديلة والقائلة بوجود متجه واحد على الأقل. كما يوضح اختبار الأثر (*trace*) عدم وجود متجه ثاني للتكامل المشترك، وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم ($r \leq 1$)، إذ يتبين أن قيمة معدل الإمكانية المحسوبة والبالغة (٥٨٦٩٣٩.٥) أقل من القيمة الحرجة البالغة (١٥.٩٤٧١) عند مستوى معنوية ٥٪. وهكذا يتضح وجود معادلة واحدة للتكامل المشترك عند مستوى معنوية ٥٪، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة قيد البحث. كما يوضح الجدول نفسه



نتائج اختبار (Maximum Eigenvalues test λ_{max}) لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين النمو الإقتصادي كمتغير معتمد، والإيرادات السياحية والاستثمار المحلي كمتغيرات مستقلة، حيث يتبين منه أن القيمة المحسوبة كانت تساوي (33.00354) وهي أكبر من القيمة الحرجة البالغة (21.13162) عند مستوى معنوي 5٪، مما يعني رفض فرضية العدم ($H_0: B=0$) ومفادها عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، وقبول الفرضية البديلة $r \neq 0$ أو $r=1$. وعليه يمكننا الاستنتاج بوجود علاقة توازن طويلة المدى بين كل من النمو الإقتصادي (المتغير التابع)، والإيرادات السياحية والاستثمار المحلي.

الجدول (٤) نتائج اختبار التكامل المشترك

Date: 03/30/19 Time: 01:09				
Sample (adjusted): 2002 2018				
Included observations: 17 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: LGDP LGILTREV				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0038	29.79707	38.59048	0.856495	None *
0.7437	15.49471	5.586939	0.249244	At most 1
0.3983	3.841466	0.713482	0.041101	At most 2
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0007	21.13162	33.00354	0.856495	None *
0.7577	14.26460	4.873457	0.249244	At most 1
0.3983	3.841466	0.713482	0.041101	At most 2
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على نتائج (EViews 9)

ثالثاً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

قبل تقدير نموذج تصحيح الخطأ، يجب تحديد عدد فترات التأخير الزمني (التباطؤ) من أجل معرفة طول فترة التخلف المثلى لمعادلة النموذج القياسي. ويوضح الجدول (5) فترة الإبطاء المثلى والتي تحقق أفضل تقدير لنموذج تصحيح الخطأ، وقد تبين منه أن فترة الإبطاء المثلى هي فترة واحدة $P=1$ ، لذلك سيتم اعتمادها في تقدير هذا النموذج.



الجدول (٥) تحديد فترة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LGDPLGILTREV						
Exogenous variables: C						
Date: 03/30/19 Time: 14:57						
Sample: 2000 2018						
Included observations: 18						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
5.133734	5.261668	5.113272	0.033373	NA	-43.01945	0
2.788092*	3.299826*	2.706245*	0.003074*	47.69838*	-12.35620	1

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviwes ٩)

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة غير ساكنة عند المستوى، ولكنها استقرت عند أخذ الفروق الأولى لها، والتأكد من أنها متكاملة تكاملاً مشتركاً، وأن هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين النمو الإقتصادي وإيرادات السياحة والاستثمار المحلي، وحسب (Engle&Granger) فإن متغيرات الدراسة يجب أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يعنى إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المديين القصير والطويل بين متغيرات النموذج. وقد سمي بنموذج تصحيح الخطأ، لأنه يأخذ في الاعتبار التفاعل الحركي في المديين القصير والطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد (عطية، ٢٠٠٥، ٩٥)، وتمثل معلمة معامل حد تصحيح الخطأ $u(-1)$ القيم الفعلية للتضخم تجاه القيم التوازنية من فترة لأخرى. وسيتم تقدير هذا النموذج على خطوتين:

الخطوة الأولى: تقدير العلاقة في المدى الطويل، وحساب البواقي، وهو ما تم القيام به في الفقرات السابقة.

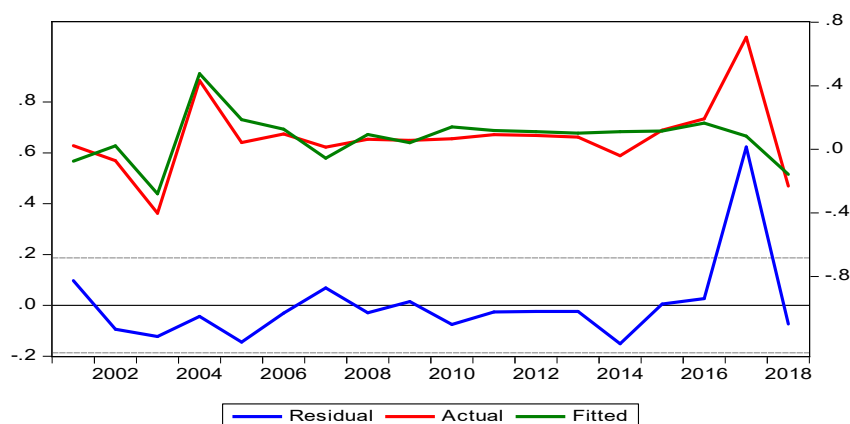
الخطوة الثانية: تقدير العلاقة في المدى القصير: وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ بعد تضمين النموذج البواقي المقدرة في انحدار التكامل المشترك، والذي تم الإشارة إليه بالرمز (u) ، وقد تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (٦).



الجدول (٦) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(LGDP)				
Method: Least Squares				
Date: 03/30/19 Time: 16:38				
Sample (adjusted): 2001 2018				
Included observations: 18 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2250	1.269390	0.049835	0.063260	C
0.0202	2.618409	0.052169	0.136600	D(LGI)
0.0154	-2.667410	0.149688	-0.099904	D(LTREV)
0.0117	-2.751694	0.196752	-0.344649	U(-1)
0.073832	Mean dependent var		0.462611	R-squared
0.230943	S.D. dependent var		0.347456	Adjusted R-squared
-0.327034	Akaike info criterion		0.186557	S.E. of regression
-0.129174	Schwarz criterion		0.487247	Sum squared resid
-0.299752	Hannan-Quinn criter.		6.943309	Loglikelihood
2.010640	Durbin-Watson stat		4.017294	F-statistic
			0.029556	Prob(F-statistic)

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviwes ٩)
 تشير نتائج تقدير النموذج الى معنوية إختبار (F) حيث بلغت (٠.١٧٢٩٤) وهي معنوية عند مستوى معنوية ٥٪، وتؤكد ذلك قيمة (prob F) والتي تساوى (0. 029556) وهي أقل من ٥٪، ولغرض التأكد من خلو النموذج من بعض المشاكل القياسية تم استخدام بعض الإختبارات (Chiange,1974,127) منها:
 - مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة: يتضح من الشكل (2) تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية، وهو ما يشير الى جودة النموذج المقدر، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في تحليل وتفسير النتائج .



الشكل (٢) القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي النموذج

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviwes ٩)



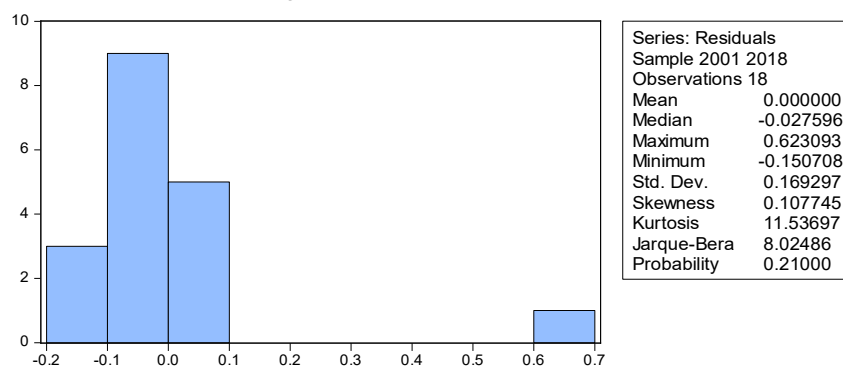
إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

$$\varepsilon_t \sim N(0, \sigma_\varepsilon^2)$$

$$JB = 8.02486$$

$$\chi_{0.05}^2 = 38.89$$

يوضح إختبار (Jarque-Bera) أن القيمة الإحصائية (Prob-Value) والتي تساوي (٠.٠٢١٠٠٠) هي أكبر من (٠.٠٥)، كما أن قيمة $(JB < \chi_{\alpha}^2)$ ، إذ أن قيمة (JB) كانت تساوي (٨.٠٢٤٨٦)، وأن قيمة (χ_{α}^2) كانت تساوي (38.89)، وعليه فإن الشكل البياني قد أخذ شكل الجرس، كما أن قيمة إحصائية (Skewness) والبالغة (٠.١٧٧) هي قريبة من الصفر، وكما في الشكل (٣).



الشكل (٣) إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

المصدر: أعد من قبل الباحثين استناداً إلى نتائج برنامج (EViews)

إختبار الارتباط الذاتي ما بين الأخطاء:

يشير الجدول (٧) إلى أن قيمة (F) كانت تساوي (0.021796) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية ٠.٥، إذ أن قيمة (Prob. F= 0.8849) وهي أكبر من (٠.٥)، كما أن قيمة Chi-Square بلغت (0.030129) وهي الأخرى غير معنوية كون قيمة (Prob. Chi-Square = 0.8622) وفي كلتا الحالتين فإننا سوف نقبل فرضية العدم $H_0=B_0=0$ ، ونرفض الفرضية البديلة $H_1=B_1 \neq 0$ ، مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي.



الجدول (٧) نتائج إختبار LM للارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
0.8849	Prob. F(1,13)	0.021796	F-statistic
0.8622	Prob. Chi-Square(1)	0.030129	Obs*R-squared

المصدر: مخرجات برنامج (EViews ٩)

إختبار ثبات تباين حد الخطأ العشوائي.

$$var(\varepsilon_t) = E(\varepsilon_t^2) = \sigma_\varepsilon^2$$

يبين الجدول (٨) أن قيمة (F) كانت قد بلغت (0092675)، وهي ذات دلالة إحصائية غير معنوية إذ أن قيمة (٠.٠٧٦٥٠ = Prob F) وهي أكبر من مستوى معنوية (٥٪). كما أن قيمة (Chi-Square) بلغت (0.104387) وهي أيضاً غير معنوية بدلالة قيمة (Prob. -Chi) والبالغة (0.7466)، مما يدل على قبول فرضية العدم $H_0=B_0=0$ ورفض الفرضية البديلة $H_1=B_1 \neq 0$ ، أي ثبات تباين حد الخطأ العشوائي.

جدول (٨) إختبار ثبات تباين حد الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH			
0.7650	Prob. F(1,15)	0.092675	F-statistic
0.7466	Prob. Chi-Square(1)	0.104387	Obs*R-squared

مناقشة وتحليل نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

يشير من جدول نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن قيمة معلمة التعديل $U(-1)$ كانت قد بلغت (0.34)، وهي قيمة سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية ٥٪، أي أن الناتج المحلي الإجمالي في العراق يعدل في الفترة (t) بما يعادل (٣٤٪) من اختلال القيمة التوازنية في الفترة $(t-1)$ ، وأنه يستغرق بحدود (٩.٢) سنة للرجوع إلى التوازن حين حدوث أزمات، أو صدمات اقتصادية تبعد النموذج عن التوازن، مما يعني أن سرعة التعديل هي (٣٤٪)، أي أن اختلال التوازن في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي لا يتم تصحيحه بالكامل (١٠٠٪) خلال سنة. وتتفق الإشارة الموجبة والمعنوية لمعامل الإيرادات السياحية مع منطق النظرية الاقتصادية، وهي تفيد بأن الزيادة في إيرادات السياحة بنسبة (١٠٪) ستؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي بنسبة (١٪). كما أن الإشارة الموجبة والمعنوية لمعلمة الاستثمار المحلي عند مستوى معنوية (٥٪) تشير إلى أن زيادة الاستثمار المحلي بنسبة (١٠٪) ستعمل على رفع معدل نمو الناتج المحلي بنسبة (١٪). وتشير قيمة معامل التحديد R^2 والتي بلغت (0.35) إلى أن التغيرات التي تحصل في

العلاقة السببية بين الإيرادات السياحية والاستثمار المحلي والنمو الإقتصادي في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٠)



المتغيرات المستقلة تفسر (35٪) من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي العراقي، والنسبة الباقية والبالغة (65٪) تعود الى عوامل أخرى قد تؤثر على معدل نمو الناتج لم يتضمنها النموذج. وتؤكد قيمة (F) المحتسبة والبالغة (١.٤) الى معنوية النموذج ككل، كونها أكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية (5٪). كما يشير إختبار (D. W) الذي بلغت قيمته المحتسبة (٠.٢) الى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة.

رابعاً: إختبار العلاقة السببية :

تجرى إختبارات السببية عادة من أجل بيان وتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات المدروسة، وبعد تحديد العلاقة السببية مسألة مهمة وضرورية في العديد من الدراسات الإقتصادية، ومنها الدراسة قيد البحث. وسيتيم إجراء إختبار السببية بالاعتماد على فترة تباطؤ تساوي (١)، وذلك لكون فترة التباطؤ المثلى والمحددة سابقاً هي (١). ويوضح الجدول (٩) نتائج إختبار سببية (Granger) بين الناتج المحلي الإجمالي معبراً عن النمو الإقتصادي، وكل من إيرادات السياحة، والاستثمار المحلي في العراق خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٠٠).

الجدول (٩) نتائج إختبار السببية بين متغيرات الدراسة (٢٠١٨-٢٠٠٠)

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 03/30/19 Time: 17:34			
Sample: 2000 2018			
Lags: 1			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0436	4.29382	18	LGI does not Granger Cause LGDP
0.0262	5.76476		LGDP does not Granger Cause LGI
0.0426	4.28687	18	LTREV does not Granger Cause LGDP
0.0329	5.71776		LGDP does not Granger Cause LTREV
0.1928	1.85932	18	LTREV does not Granger Cause LGI
0.0305	5.70274		LGI does not Granger Cause LTREV

المصدر: أعد من قبل الباحثين استناداً الى مخرجات برنامج (EViews)
يبين الجدول (٩) أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين تنجبه من الاستثمار المحلي الإجمالي والإيرادات السياحية الى الناتج المحلي الإجمالي العراقي، ومن الناتج المحلي الإجمالي الى كل من الاستثمار المحلي والإيرادات السياحية، أي أن كل من الاستثمار المحلي والإيرادات السياحية تؤثران في الناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال مدة الدراسة، ويتأثران به، وهو ما يتفق والمنطق الإقتصادي. بينما تعدد العلاقة السببية بين الإيرادات السياحية والاستثمار المحلي الإجمالي، أي أن إيرادات السياحة لا تسبب في الاستثمار المحلي الأمر الذي يخالف منطق النظرية الإقتصادية، إذ ان زيادة الإيرادات بشكل عام تؤدي الى زيادة



الإستثمارات فى البلد. بينما تظهر النتائج أن هناك علاقة سببية تنجّه من الإستثمار المحلى الى إيرادات السياحة، أى أن زيادة الإستثمارات المحلية تؤثر فى إيرادات السياحة ولا تتأثر بها.

الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً: الاستنتاجات:

1. أظهرت نتائج التحليل القياسى الى وجود علاقات طويلة وقصيرة الأجل بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة المعتمدة فى البحث قيد الدراسة.
2. أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلى الإجمالى (النمو الإقتصادى)، من جهة وبين الإستثمار المحلى الإجمالى والإيرادات السياحية من جهة ثانية.
3. أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن قيمة معلمة معامل التعديل هى (-0.34)، أى أن معدل النمو الإقتصادى فى العراق يستغرق حوالى (9.2) سنة للرجوع إلى التوازن حين حدوث أزمات أو صدمات اقتصادية تبعد النموذج عن التوازن. كما أن الزيادة فى الإستثمار المحلى بنسبة (10٪) ستؤدى الى إرتفاع معدل النمو بنسبة (1.4٪). وأن زيادة الإيرادات السياحية بنسبة (10٪) ستعمل على رفع معدل نمو الناتج المحلى بنسبة (1.2٪).
4. أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية ذو اتجاهين تنجّه من الإستثمار المحلى والإيرادات السياحية بإتجاه الناتج المحلى الإجمالى، ومن الناتج المحلى الى كل من الإستثمار المحلى والإيرادات السياحية.
5. كما أظهرت نتائج اختبار السببية أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد من الإستثمار المحلى الى الإيرادات السياحية والعكس صحيح، أى أن زيادة الإستثمار المحلى سيعمل على زيادة الإيرادات السياحية.
6. هناك علاقة طردية ومعنوية بين الإيرادات السياحية والناتج المحلى الإجمالى، أى أن زيادة الإيرادات السياحية تؤثر إيجاباً فى معدلات النمو الإقتصادى، والعكس صحيح فى حال انخفاض الإيرادات السياحية.
7. هناك علاقة طردية ومعنوية بين الإستثمار المحلى وبين الناتج المحلى الإجمالى، أى كلما زادت الإستثمارات المحلية أدى ذلك الى زيادة الناتج المحلى الإجمالى.

ثانياً: المقترحات:

1. دعم القطاع السياحى وإعطائه أهمية ومكانة متميزة، لما له من آثار مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد العراقى الريعى، حيث يمكن أن يساهم فى تمويل موازنة الدولة العراقية، والتخلص من التبعية الإقتصادية لمورد واحد يتحدد سعره والكميات المنتجة منه عالمياً، إضافة الى تأثره بالصدمات الخارجية التى قد يتعرض لها الاقتصاد العالمى.



٢. تذليل جميع المعوقات والصعوبات التنظيمية التي تعترض الحركة السياحية، مثل تبسيط إجراءات الحصول على تأشيرة الدخول (الفيزا)، مما يعمل على زيادة عدد السياح، وبالتالي زيادة الإيرادات ومساهمة أكبر في الناتج المحلي.
٣. يولد القطاع السياحي فرص العمل باعتباره قطاع كثيف العمالة مما يخفف من مشكلة البطالة والفقر، لذا يجب أن يأخذ الأولوية عند وضع الخطط والبرامج الخاصة بمكافحة البطالة.
٤. زيادة حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي، وتوفير متطلبات المناخ للاستثمار الملائم في هذا القطاع لما له من آثار على القطاعات الأخرى المرتبطة به، لكونه يتميز بالتشابكات الأمامية والخلفية.

المصادر :

أولاً: المصادر باللغة العربية

الوثائق الرسمية

١. البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية.
٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية أعداد مختلفة.
٣. صندوق النقد العربي ٢٠١٦
٤. منظمة السياحة العالمية ، ٢٠١٨.

الرسائل والأطاريح

١. الحمود ، غدير بنت سعد " : العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية ، رسالة ماجستير في اقتصاد ، كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية. ٢٠٠٤.
٢. موهوب ، صالح ، تشخيص واقع السياحة في الجزائر وأقتراح سبل تطورها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٧.

البحوث والدراسات

١. الحمدان ، سوسن صبيح، الآفاق المستقبلية للنشاط السياحي في أهوار العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٢٥، ٢٠٠٨.
٢. الزبيدي ، علي، تعدد أسعار الصرف والسياسة الضريبية في العراق ١٩٩١-٢٠٠٠، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني (السياسة الاقتصادية أداة لتنشيط الإقتصاد العراقي)، بيت الحكمة، ٢٣-٢٢ / ٢٠١١.
٣. بريهي، فارس كريم، تطور السياحة مدخل للتنمية المستدامة في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١، العدد ١، ٢٠١١.



٤. خضير، كاظم ، ايمان عبد خضير وعبير على كاظم ، دور صناعة السياحة في تطور الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٩) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية - جامعة بغداد المجلد ١٨، العدد ٦٧، ٢٠١٢.
٥. خلف، قاسم جبار، تنمية القطاع السياحي في محافظة ذي قار وافاقه المستقبلية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٤١، العدد ١، ٢٠١٩.
٦. زكري، حسن، عبداللطيف شهاب، تغريد سعيد حسن، الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي دراسة عن اقليم كردستان العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤١، ٢٠١٤.
٧. عطية، محمد عبدالقادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ٢٠٠٥.
٨. علي وجدوع، عواد ، احمد شهاب، دراسة اقتصادية وقياسية للاستثمار في العراق للمدة (١٩٩٧ - ٢٠١١)، مجلة تكريت للعلوم الزراعية، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠١٦.
٩. محمد ، عبدالرزاق، منتهى أحمد محمد وأسيل عبد الرزاق، دراسة تحليلية لواقع النشاط السياحي في العراق باستخدام طريقة **K- mean**، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد ٩٧، ٢٠١٣.
١٠. مناصرو بشرير، رابح وعمران، أثر القطاع السياحي على النمو في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية (١٩٩٠ - ٢٠١٤)، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد ، المجلد ١، العدد ١، ٢٠١٩.
١١. يحيى والعمراوى، سعيدى وسليمى، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية / حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد ٣٦، ٢٠١٣.

ثانياً: المصادر باللغة الإنكليزية

- ___ Chiange, "Fundamental Of Mathematical Economics" McGraw-Hill International Book Company, 2nd Edition, N. Y, 1974.
- ___ Gujarati, D. N, Basic Econometrics, McGraw-Hill companies, Inc. , New York, USA, 2003.
- ___ Keynes, Johan Maynard: "The General Theory of Employment & Money", Macmillan Co. LTD, 195.
- ___ Kotler, Philip & Armstrong, Gary , Principles of Marketing , 12 ed. , Pearson Prentice Hall, 2008.
- ___ Kuan-Pin Lin, Advanced Econometrics Topic: Nonstationary Time Series, 7th ed. , Prentice Hall, 2012.
- ___ Ridderstaat, Robertico Croes, Peter Nijkamp, Modelling Tourism Development and Long run Economic Growth in Aruba, TI 2013, 145/VIII Tinbergen Institute Discussion Paper, Tinbergen Institute Amsterdam, 2013.
- UN-WTO World Tourism Barometer/ June 2008 / Volume 6 No. 2.